http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1358) السنة السادسة - السبت (1) تشرين الثاني 2008

الصيدليات الوهمية أخطر من الأمراض الحقيقية

٧٠ مليار دولار ثمن ادوية دخلت للعراق دون رقابة منذ ٢٠٠٣ !

فاهم العصامي

في ما وصفتها بالصيدليات الوهمية دعت وزارة الصحة ضمن حملة إعلامية بدأت مطلع آب الماضي المواطنين الى مراجعة المؤسسات الصحية الحكومية، والصيدليات الأهلية المجازة عند حاجتهم الى اقتناء أو استخدام الدواء الأمن والفعال لتأتي تلك التحذيرات والدعوات في إطار ما أسمته (بالمشروع الوطني للسيطرة على تداول الأدوية غير المرخصة في القطاع الخاص)، وكما هو معلوم فأن هذا المشروع ليس بالجديد فقد تم الإعلان عنه العام الماضي، حيث انبثق عنه تشكيل غرفة عمليات بالتنسيق مع نقابة الصيادلة ومكتب المفتش العام والمركز الوطني بهدف أيجاد الحلول الكفيلة بالسيطرة على تداول الأدوية وتفشي ظاهرة بيعها في على الأرصفة وفي أزقة الأسواق الشعبية والصيدليات الوهمية، لكن المشروع لم يحقق أهدافه كما يبدو ولأسباب يعزوها البعض الى ضعف الإجراءات الرقابية والوقائية وعجز الوزارة عن توفير وتأمين مفردات الدواء الأمن في المستشفيات والصيدليات الرسمية والسماح لمناشئ أجنبية وعربية غير أصولية بترويج منتجاتها الدوائية في مدن العراق عامة وبالتالي فأن المواطن مطالب بصرف النظر عن شحة الأدوية ونقص مفرداتها في المستشفيات الحكومية وارتفاع أسعارها في الصيدليات الأهلية بالالتزام بدعوات وزارة الصحة على اعتبار ان الأدوية في الصيدليات الوهمية بحسب ما ذكرته الوزارة في احد إعلاناتها غير جيدة، وأن القائمين على بيعها غير مؤهلين ولا علاقة لهم بمهنة الصيدلة، وهنا لابد من طرح التساؤلات الآتية: كيف يتمكن المواطن البسيط من معرفة هوية الصيدلية ان كانت وهمية أم رسمية؟ وما هو ضمان صلاحية وفاعلية الأدوية المتوفرة في الصيدليات الأهلية المجازة؟ وهل من قواعد جديدة وآليات تمنح بموجبها أجازات ممارسة مهنة الصيدلة؟ثم هل أن وزارة الصحة مستعدة لتأمين وتوفير الأدوية الآمنة والفعالة في المستشفيات والمستوصفات الحكومية لتفويت الفرصة على مدعي مهنة الصيدلة والحد من انتشار الأدوية غير المرخصة؟ وقبل أن نقصد وزارة الصحة ونقابة الصيادلة بهدف الحصول على إجابة عن هذه التساؤلات وغيرها كانت لنا جولة ميدانية شملت عدداً من الصيدليات استطلعنا من خلالها آراء المواطنين بشأن إجراءات منع تداول الأدوية وبيعها في الصيدليات الوهمية، ففي الوقت الذي حمل فيه أصحاب الصيدليات وزارة الصحة مسؤولية الأضرار الناتجة عن دخول الأدوية مجهولة المناشئ، طالب المواطنون الحكومة العراقية بإعادة النظر بآليات استيراد الأدوية والاعتماد على المناشئ العالمية، وحصر الاستيراد معها وحظر التعامل مع الشركات مجهولة الهوية..

اذ اعتبرت الصيدلانية الدكتورة نهلة باقر إجراءات الوزارة (غير مدروسة) وقالت: لاشك في ان إجراءات الوزارة ايجابية وستخدم بالتأكيد المصلحة العامة.

وأضافت: كان يفترض ان تفسح المجال أكثر أمام الصيدليات والمذاخر لتسهيل عملية تصريف الأدوية الواردة في قوائم المنع، لأنه وكما تعلم ان الوزارة قد حددت الأول من شهر تشرين الأول موعداً نهائياً لتصريف تلك الأدوية، وأعتقد ان هذه الفترة غير كافية لبيعها او تصريفها، فالكميات المتوفرة في الصيدليات والمذاخر كبيرة وعملية التصريف تحتاج الى فترة أطول.

وقبل ان تكمل الدكتورة نهلة حديثها بادرت أنا بالسؤال: أذاً ما هو مصير هذه الكميات الكبيرة من الأدوية.. وهل لديكم أية مقترحات او مطالب؟ أجابت: اذا كان ولابد من تصريف او مصادرة الأدوية فوزارة الصحة معنية أيضاً بهذا الموضوع وعليها ان تبادر بالتعويض مقابل التخلص من هذه الكميات التي لا نرى مسوغاً لتصريفها بهذه السرعة.

الا ان الصيدلاني مثال جودت (صيدلية الشفاء) يرى ان المطالبة بالتعويضات غير منطقية، وهي لا تعبر في النهاية عن وجهة نظر الصيادلة..وقال: تداول الأدوية غير المرخصة وبيعها من دون معرفة صلاحيتها وفاعليتها مخالفة قانونية ومهنية،وبالتالي فأن صاحب الصيدلية مسؤول عن تلك المخالفة وعليه ان يتحمل أوزارها ان أشترك في عملية بيعها أو تداولها.

تابع: انا لست بصدد الدفاع عن وزارة الصحة ونقابة الصيادلة وأن كانتا قد ارتكبتا أخطاءً فادحة وذلك بالسماح لدخول مثل تلك الأدوية لكن لي مصلحة في هذه الإجراءات لكونها ستساعد في فرز الصيدليات الوهمية عن الرسمية ان لم يكن اليوم فربما غداً أو بعد غد.

وأضاف: هل ترى هذه الأنواع المختلفة من الأدوية؟ انها من مناشئ عدة، وبصراحة ان أنواعاً منها عديم الفائدة والفاعلية بسبب اختلاف نسب الجرعات، إذ ان النسب المسجلة على مفردات هذه الأدوية تختلف من منشأ الى آخر، وفي الحقيقة انها غير صحيحة، حيث تتلاعب تلك المناشئ او الشركات المصنعة للأدوية بالأرقام والنسب، أي تتلاعب بـ(الملي كرام) بصرف النظر عما يخلفه هذا التلاعب ويعكسه على صحة الإنسان بشكل عام، ورداً على سؤال حول امكانية تحديد أسماء المناشئ قال: تعد شركة مشن الهندية الرائدة في هذا المجال،وليت المشكلة تنحصر بالتلاعب حسب، بل يتعدى ذلك، فهذه الشركة وغيرها من الشركات تعمل ومنذ سنوات على استنساخ المنتوج العراقي من الأدوية وترسله الى العراق عن طريق أصحاب النفوس الضعيفة من التجار والمهربين على أنه صناعة عراقية، ربما يكون الانفلات الأمني احد العوامل المساعدة على تفشي وانتشار ظاهرة بيع وتداول الأدوية المحظورة، وقد يكون الإهمال او ربما التقصير.. لكن الأكيد هو غياب السيطرة على المنافذ الحدودية، وبالتالي فأن الفرص قد كانت سانحة لتهريب وتمرير الأدوية وباقي المفردات الغذائية الفاسدة والتالفة عبر تلك المنافذ.

انها حقيقة أشارت اليها الدكتورة سعيدة كاظم خوين مديرة قسم المؤسسات الصحية غير الحكومية في مكتب المفتش العام بوزارة الصحة، حيث لفتت الى ان (الفراغ الأمني الذي شهدته المنافذ الحدودية عقب سقوط النظام وتصاعد أعمال العنف قد ساعد على دخول مفردات من الأدوية مخالفة للضوابط وغير خاضعة للفحص والتقييم عن طريق التجار والمهربين.وقالت: على ضوء تلك المستجدات شرعت وزارة الصحة الى بإعداد خطة كانت تهدف بالأساس الى السيطرة على عمليات دخول الأدوية اللاشرعية، تمخض عنها فيما بعد تشكيل فريق عمل ضم متخصصين وخبراء يمثلون وزارة الداخلية ومديرية المخابرات، والأمن الوطني، وكانت هنالك مشاورات مستمرة أيضاً مع وزارتي التجارة والمالية على اعتبار أنهما معنيتان بإصدار ومنح أجازات الاستيراد، وبعد إجراءات التدقيق والتحقيق المكثفة حدد الفريق مواطن الخلل وأمر بتبديل الطاقم الحدودي بالكامل لتفويت الفرصة على المتعاونين مع التجار والمهربين، اما عن التنسيق مع وزارتي التجارة والمالية فقد وضعت هاتان الوزارتان ضوابط جديدة وأن كانت نافذة في السابق تمنح بموجبها إجازات الاستيراد وتتمثل بأن يكون المستورد من حملة الشهادة العلمية، ومن ذوي الاختصاص وأن يكون متفرغاًوغير مرتبط بأي عمل في دوائر الدولة، ترى هل جنت وزارة الصحة ثمار المشروع الوطني للسيطرة على تداول الأدوية؟ أم ان علاج الظاهرة يتطلب مزيد من الوقت؟ وهل ان إجراءات ضبط الحدود قد حدت من عمليات دخول الأدوية غير المرخصة؟ وماذا عن الأدوية الفعالة، هل ستتكفل الوزارة بتوفيرها في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية؟ باعتبارها حقاً من حقوق المواطن المشروعة.. تساؤلات طرحها معظم المواطنين الذين التقيتهم أثناء تجوالي في مناطق الصدر والشعلة والحرية كبرى المناطق التي تنشط فيها عمليات بيع وتداول الأدوية غير المرخصة..إذ يعتقد هؤلاء المواطنون ان القضاء على هذه الظاهرة سيكون عصياً على وزارة الصحة ما لم تعمل على توفير الأدوية في المستشفيات كي ينصرف المواطن ويحجم عن شراء المفردات مجهولة المناشئ، حيث قال المواطن طالب شيال عمران (مدينة الحرية): أظن ان مشروع وزارة الصحة غير كاف، ويفتقر الى آليات النجاح فكان يفترض بوزارة الصحة ان تتبنى مشاريع اكثر فاعلية تضمن في اقل تقدير تأمين وتوفير الأدوية الآمنة مقابل إعلانها عن مشروع السيطرة على تداول الأدوية غير المرخصة.ويؤكد عمران في حديثه على وزارة الصحة بضرورة تعريف المواطن بآليات التعرف على هوية الصيدليات ان كانت وهمية ام رسمية، وقال: نحن نجهل الى هذه الساعة كيفية التعرف على الصيدلية) متسائلاً: هل زودت الوزارة تلك الصيدليات بأجازات يمكن للمواطن البسيط التعرف على مصدرها؟ وهل ان تلك الأجازات غير قابلة للتزوير؟ نتمنى من الوزارة توضيح هذه الإشكاليات وغيرها وأن تكون بمستوى المسؤولية التي لم نعهدها مطلقاً.

المواطن محمد علي ستار من مدينة الشعلة أنتقد هو الآخر أساليب المعالجة لظاهرة تداول الأدوية قائلاً: أن تهرب وزارة الصحة من مسؤولياتها، وعجزها الواضح عن توفير وتأمين الأدوية في المستشفيات الحكومية قد أرغم المواطن وأن كان مكرهاً على شراء تلك الأدوية يرغم رداءتها بسبب غياب الوعي، ويضيف: أظن ان غياب الوعي ليس بالجريمة اذا ما قورن بإخفاق وعجز الوزارة عن معالجة مثل هذه الظاهرة، لقد تجاهلت وزارة الصحة قابليات وثقافة المواطن العراقي البسيط، وألا كيف يمكنه التعرف على هوية الصيدلية ان كانت وهمية ام رسمية!؟.وبعيداً عن مدينة الشعلة وفي مدينة الصدر تحديداً أكد الموطن حيدر جاسم حنتوش ان المشكلة في المدينة لا تختلف عن باقي المناطق، فالمعاناة واحدة والتطلع الى التحرر من اسر هذه الأزمات المزمنة وغيرها واحد لدى جميع افراد الشعب العراقي، ولا اعتقد ان هذه الأزمات تستهدف مواطن دون آخر، اذاً ما نحتاجه هو مشاريع وخطط وطنية ستراتيجية تقضي أولاً على ظاهرة الفساد الإداري والمالي لأنها احد أسباب استشراء ظاهرة تداول الأدوية وتساهم في إصلاح المنظومة الإدارية في وزارتي الصحة والتجارة كونهما معنيتين بعمليات الاستيراد لاسيما ما يخص الأدوية، وهناك أولويات ينبغي على وزارة الصحة القيام بها تتمثل بتأهيل مصانع الأدوية والاستعانة بالخبرات الأجنبية وإعادة النظر بآليات الاستيراد أظن.ان أحاديث محمد وطالب وحيدر كافية ووافية وان مطالب الآخرين حملت في مجملها أيضاً وزارة الصحة مسؤولية تفشي ظاهرة بيع وتداول الأدوية،وتطالب بتوفير الأدوية والمستلزمات العلاجية الأخرى في المستشفيات والمستوصفات، ألا ان الحاجة الى سماع المسؤول لم تنتف بعد فهؤلاء المواطنون يترقبون نتائج المشروع الوطني وعما حققه من منجزات ويتطلعون الى إعلان مشاريع أكثر فاعلية، فلم يكن هنالك من سبيل ألا ان اقصد وزارة الصحة، وهناك التقيت الدكتور قيس جعفر طالب مدير قسم السيطرة على الأدوية والمستلزمات الطبية الحكومية وتبادلت معه الحديث بشأن ما آلت إليه إجراءات المشروع الوطني المذكور وعما حققته وتخطط له الوزارة في المستقبل، فتحدث قائلاً: تكاد تكون نسبة النجاح التي حققتها الإجراءات٥٠٪ وأظن ان هذه النسبة كبيرة قياساً بحجم الظاهرة وسعة انتشارها من جهة والأوضاع الأمنية من جهة اخرى، وخاطبني قائلاً: انت تعلم جيداً ان هذه الظاهرة تنشط في المناطق الشعبية مترامية الأطراف بسبب الرقابة غير الكافية، وفي الحقيقة ان دخول بعض هذه المناطق مازال عصياً على فرق التفتيش ليس بسبب الأوضاع الأمنية وأن كانت سبباً بل لأننا نحتاج الى معلومات دقيقة ومؤكدة نتحرك بموجبها.

وأضاف: في الآونة الأخيرة بدأنا نستعين بقوات وآليات الجيش العراقي للوصول الى الصيدليات الوهمية والباعة الذين يمارسون مهنة الصيدلة،،ولفت الدكتور طالب الى ان العام ٢٠٠٩ سيقضي بنسبة ٧٥٪ على الظاهرة ألا ان العصر الذهبي للقضاء عليها نهائياً سيكون في العام ٢٠١٠.

وأضاف: ما يخص مشاريع توفير الأدوية فهذه المشاريع قائمة وأن الوزارة مستمرة بالتشاور مع الشركات العالمية والعربية بهدف تزويدنا بالنوعيات والمواصفات التي حددتها الوزارة وهناك عروض كثيرة تقدم بها بعض التجار والمستوردين للغرض نفسه ألا ان إعلان الموافقة عليها يتطلب مزيداً من الدراسة، حيث تخضع لتقييم اللجان المتخصصة في هذا المجال.

وأشار الى ان الوزارة حصلت مؤخراً: على إحصائية تبين ان قيمة الأدوية التي دخلت الى العراق وباقي الدول العربية ومنها أجنبية تقدر بـ٧٠ مليار دولار، وهذا يعني ان هناك شبكات لتهريب وبيع مثل هذه الأدوية وبالمقابل فأن معظم المروجين لهذه الظاهرة لا يمتلكون أية مؤهلات علمية، فمنهم من هو اسكافي ومنهم النجار والبقال، وهذه مشكلة يتطلب القضاء عليها كما قلت مزيداً من الوقت.بقي ان نذكر بأن حبوب (الفياكرا والصداع والمفاصل، وغيرها) عادت تنتشر من جديد وبقوة في مناطق الباب الشرقي، والشورجة، وبغداد الجديدة، وأن باعة الأدوية قد عاودوا نشاطهم بعد توقف لم يتجاوز الشهر.. وما خفي كان أعظم.

الانترنيت اختزل المسافات وفتح افاقاً للمعرفة

سهل التجارة وتبادل الرسائل واختيار الازواج

بغداد / علي جابر

تلاشت المسافات وأصبح كل شيء بلا حواجز.. فقد قفز بالعالم الى خطوات من التقدم والازدهار/تحس معه انك تحمل مصباح (علاء الدين) الذي يحقق لك ما تريد بنفخه من فمه الساحر.. جيوش من الشباب تلج أماكن وجوده باحثة عن غايات وأمنيات وأصبحت بمتناول اليد بعضهم يبحث عما يشفي غليله ويحقق مبتغاه في أكمال أطروحته والاخر يجده وسيلة للوصول الى ثقافة وعلم ومعرفة تعوضه عن البحث في رفوف المكتبات ناهيك عن اخبار الساعة واللحظة والصحف وتقاطع المعلومات، وقد أصبح العالم بفضله (قرية مصغرة) يستطيع الجميع التجوال في أزقتها دون عناء حتى انه دخل البيوت والمدارس وأجاد استخدامه الصغار والكبار وقال وان عدد مستخدميه قد زاد عن المليار.

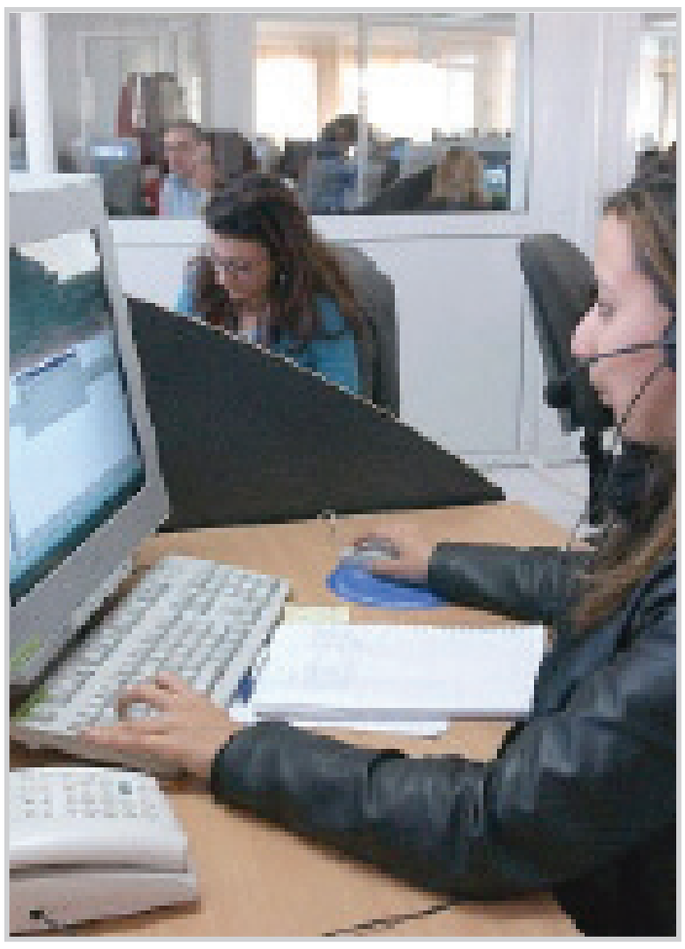

يقول السيد (حافظ العقابي) صاحب مقهى سبايدر في منطقة الكرادة خارج: ان اغلب رواد المقهى من طلاب العلم والدراسات العليا والادباء والفنانين والصحفيين الذين يجدون ضالتهم بالبحث والتصفح والاطلاع على ما يدور في العالم من احداث مهمة وعلى جميع الصعد وكذلك الاطلاع على آخر الاصدارات الثقافية والسياسية ومواقع الشخصيات والانترنت سلاح ذو حدين فكل شيء فيه سلبيات وايجابيات فهناك مواقع (انحلال اخلاقي) وهي لا تخدم بل تحطم الشباب وتقودهم الى الهاوية التي لا قرار لها وانا دائما اراقب الشاشات لان هذا المقهى هو باب رزق حلال ولا أريد ان احرقه بالحرام، واما الأجور فهي تتحكم بها الكهرباء والوقود والجانب الأمني.

مصدر للدراسات العليا

الطالبة (انعام عباس نعمة)، طالبة ماجستير قانون تقول: أعد بحثا حول (القانون الدستوري وأسباب تولي السلطة) و نظرا لقلة المصادر الموجودة في المكتبات حول هذا الموضوع فأحتاج الى التوسع فيه لذا فأني استعين ببعض المواقع للاستدلال على كتب ومعلومات واصدارات دور النشر واغلب هذه المصادر بالانكليزية ما يضطرني الى ترجمتها الى العربية وهذا يكلفني كثيرا حيث ان الساعة في مقهى الانترنت بـ(١٥٠٠ – ٢٠٠٠) دينار وأنا احتاج يومياً الى أربع ساعات وأنا ادعو الى ايجاد مراكز انترنت مدعومة من قبل الدولة بأسعار ميسرة تكون موجودة في الكليات حيث ان ما موجود في الكليات قليل ولا يتسع لاعداد الطلبة الكثيرة.وهناك الكثير من رجال العلم والدين والمعرفة يتواجدون للاطلاع على اخر الاصدارات والبحوث حيث سألت الشيخ ناصر علوان حسين وهو باحث في الفقه والشريعة عن أسباب وجوده في هذا المقهى قال: اخصص يوما من كل أسبوع للاطلاع على آخر الاصدارات الدينية والبحوث الفقهية وكذلك الندوات والكتابات التي احتاجها في تقديم البحوث وإضافة المعلومات الجديدة لي كذلك الشروحات والاطروحات التي اجدها على الكثير من المواقع وأتمنى ان يصل الانترنت الى كل بيت عراقي لتسهيل الكثير من الامور كما ادعو الشباب الى الاستفادة من هذه النعمة بالشكل اللائق والابتعاد عن كل ما يخدش الحياء ويبتعد بالشباب عن الخطوط الجميلة التي يجب ان يلتزموا بها وان يحافظوا دائما عن مساراتهم في الحياة لتكون مسارات جميلة مشرقة بلا اشكالات.

تعارف، ودردشات

وللانترنت سحر يجذب الكثير من الشباب ويشدهم ويجعلهم يواصلون المتابعة، والقدوم الى هذه المقاهي كما هو حال الرسائل العادية التي يتبادلها الشباب حيث لها سحر في جعلهم يستمرون بالإرسال وينتظرون الردود بفارغ الصبر،كذلك الحال في الانترنت مثلما يقول نبراس كريم (٢٠سنة): آتي كل يوم الى هذا المقهى (الشريفي) في الكرادة داخل للاطلاع على المواقع المخصصة للدردشة والتعارف فعندي اصدقاء من جميع دول العالم الأوروبي والعربي، وفي العراق حيث نتبادل الاراء وكل ما يجري في العالم من خلال الاسئلة المتبادلة بيننا، وانا استفيد من وجهات نظرهم لاختلاف الثقافة والبيئة وطرق العيش فأستفيد من هذه الاراء وكأني ازور تلك الدول.. لكن كلفة الانترنت غالية بعض الشيء.

للعوائل نصيب

وفي مقهى زين في الكرادة داخل احتشد الكثير من الزبائن لمراقبة شاشات حاسبة الكومبيوتر ليشاهدوا ذويهم في بلاد الله الواسعة.أم امير (٣٥ سنة) تقول انها تحادث زوجها الموجود في لندن لاكمال دراسته الدكتوراه وانها حريصة على الحديث معه منذ اكثر من سنة حيث غادر البلاد وأكدت انه يطمئن عندما يراها، ويرى أولاده كما يرونه وتحدثت عن الاسعار قائلة انها متفاوته من منطقة الى اخرى الا انها لا تعد شيئا مع رؤية ذوينا في بلاد الغربة واطمئناننا عليهم ورؤيتهم سالمين غانمين وهذه نعمة كبيرة.ويقول المهندس سامر سمير سلمان (صاحب مقهى انترنت في الكرادة): ان للانترنت أبعاداً كثيرة يمكن للإنسان ان يسخرها في جميع مجالات الحياة فأن سلطنا الضوء على العالم الغربي حيث تم اختراعه فأنهم يقومون بجميع فعاليات الحياة من عمل و دراسة وتجارة وبيع الملكيات وشرائها والمعاملات الرسمية ونقل الاموال وحتى الزواج والسفر وهم جالسين في بيوتهم عن طريق شبكة الانترنت لكن وللأسف في العراق كل ما نستطيع فعله هو التصفح والاطلاع على العالم الخارجي في حين بإمكان الدولة (خاصة وهي في مرحلة نمو وتطور) تسهيل الكثير من المعاملات والمراجعات للمواطنين عن طريق الانترنت لتوفير العبء على الموظف اولا والمواطن ثانيا من تنقل وتقليل من زحمة السير.يحتل البريد الالكتروني نسبة كبيرة بين الرواد وهناك من يستخدمه للبحث والدراسة او المحادثة والدردشة وهناك قسم قليل يستخدمه لاغراض اخرى لا نريدها ان تطغي على هذه النعمة الفضيلة التي نقلت العالم من حال الى حال وسهلت الكثير الكثير من الصعاب و جعلت كل شيء في متناول يد الإنسان وهذه الخدمة الكبيرة لا شيء أمام الاجور البسيطة المستوفاة من الزبائن ولا ننسى نحن نحتاج الى المولدات للتشغيل والى الوقود عند انطفاء الكهرباء وهذه الصعوبات نحاول جاهدين تذليلها خدمة للزبائن الذين باتوا يأتوننا باستمرار وأصبحوا لنا اصدقاء وأخوة وليسوا زبائن.أما المهندس حسام ابراهيم حسب الله التميمي فقد قال: بالامكان التحدث مع اكثر من شخص من خلال الشبكة العنكبوتية حيث توضع صورة اكثر من شخص على الشاشة وتتكلم معهم في آن واحد، وأما الخدمة العظيمة في الانترنت فهي (البريد الالكتروني) من خلال (الماسنجر) حيث يتم من خلالها إرسال الرسائل الكتابية وبالامكان إرسال رسائل او مجلدات او ملفات او بحوث الى من تريد حتى بحجم المكتبات، كما ان هناك خدمة اكبر هي التسويق بحيث يمكن شراء (كارتات) (كاشيو) حسب نوعية سعره ويمكننا بواسطة (الرصيد) التسوق من المنتجات العائدة للشركات التجارية سواء العربية او الدولية بعد ادخال الارقام الخاصة (١٤رقماً) ويتم إرسال البضاعة على العنوان الذي يعطى لهم.

وللتجار وللتجارة رأي في الاستطلاع.. حيث تحدث لنا السيد احمد منذر خليفة الربيعي (تاجر أقمشة) في الشورجة قائلاً: سهل لي الانترنت عملية توريد البضاعة وموعد انتظار وصولها الى (الميناء) في البصرة او في المطار حيث اتصل بالموردين عن طريق الانترنت ونعقد الصفقات حول نوعية وكمية البضاعة وحتى في حالة تعذر وصول البضاعة يخبرونني عن الاسباب اذا لم يتصلوا بي هاتفيا وليس ذلك حسب بل ان بقية تجار المفرد في المحافظات يراسلونني عن طريق (الايميل) ويسألون عن وصول البضاعة ويرسلون في بعض الاحيان استمارات الحجز وتسجيل البضاعة.وآخر المتحدثين كان الدكتور.. سعدون فرج التميمي الذي قال: لي بعض الملاحظات حول استخدام الانترنت:

١- ان تكون هناك في اغلب الكليات مكاتب خاصة بالانترنت تساعد عملية البحث ويشكل ميسر وكبير لتفادي الزحام على قلة الحاسبات.

٢- هذا يغني عن استيراد الكتب والإصدارات الحديثة التي يمكن الوصول اليها عن طريق الانترنت.

٣-هذا الامر سيقلل من اسعار مقاهي الانترنت الموجودة في الاسواق حيث انها مرتفعة فأنا بحثت عن موضوع في احد هذه المقاهي بـ(١٥ الف دينار).

٤- توعية الشباب بأهمية (الانترنت) وجعله مادة ثابتة في المدارس الابتدائية لينشأ معه الجيل الجديد.

٥- توسيع هذه الشبكة و محاولة إدخالها الى البيوت العراقية بإسناد الدولة.

ولتسليط الضوء حول هذا الموضوع أجرينا هذا الاستطلاع..

ديكورات ومقاه

تفنن أصحاب المقاهي الخاصة (بالانترنت) بوضع الديكورات والرسوم والصور التي تشد الناظرين وتعطي للمكان أحساساً بالطمأنينة والسلام كما انها تحتوي على مكيفات الهواء وزاوية صغيرة لبيع المشروبات الغازية والشاي.